مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثامن ـ العدد الثاني

ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ
(مايو ـ يوليه ٢٠٠٦م)

- الحجة النحوية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي
- في المسار التطوري للنحو العربي قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى
- الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير
- أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير دراسة تصريفيّة
- رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• الحجة النحوية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي
محمد حلمي عبد السلام ٣

• في المسار التطوري للنحو العربي قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى
الطيب دبّه ٥٩

• الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير
فايز صبحي عبدالسلام تركي ٨٩

• أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير دراسة تصريفيّة
خالد بن إبراهيم النملة ١٢٣

• رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية
سعود بن عبدالله آل حسين ١٨٥

الهيئة الاستشارية للتحرير:

★ إبراهيم بن سليمان الشمسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
★ أمين عبدالله سالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
★ حسن شاذلي فرهود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
★ سليمان بن إبراهيم العايد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
★ عبد العلي الودغيري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
★ علي أبو المكارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
★ عياد بن عيد الثبيتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
★ محمد بن حسن باكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
★ محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١ـ أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية

سعود بن عبدالله آل حسين

الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة

ليس من المستغرب ولا من المدهش، بل ولا من غير البدهي الفطري الموجب للإقرار والمستلزم للتسليم إن قيل: إن من أعظم النعم الإلهية والإنجازات البشرية، الاقتدار على إطالة عمر النصوص والاحتفاظ بها أزمنة مديدة وأعواماً عديدة، بل التمكن والاقتدار على نشرها وإسماعها لمن ليس في مقدوره أن يسمعها وليس في طاقتنا ووسعنا أن نُسمعها له.

تقرأ القرآن الكريم والحديث الشريف، وتتذكر أشعار العرب وأخبارهم وتقرأ سيرهم وحكمتهم، وما كان باستطاعة أصواتهم لولا الكتابة أن تبقى ولا تمتد عبر الزمان والمكان إلى هذه العصور.

لقد حفظت الكتابة للغتنا تلك النصوص العظيمة التي ما كان بإمكاننا أن نسمعها، وما كان في المقدور المحتمل لولا الله ثم الكتابة أن تحتفظ الراوية بها كاملة تامة سليمة من اجتهاد الرواة وعوادي النسيان.

لقد بقيت صورة لغتنا في عصورها الذهبية، وبقي الأسلوب الذي استعملت به، وبقي نظام تركيبها، وبقي تصوّر العرب لما في هذا الكون وتفنّنهم في التعبير عنه، كل هذا باق خالد بفضل الله ثم بفضل الكتابة التي حفظت تلك النصوص المقدسة العظيمة.

وإخال أن الذي يمنح الكتابة العربية وغيرها هذه القدرة ويعطيها هذا التمكن، هو طبيعتها الاصطلاحية التي هي أكثر تأبياً وبعداً عن التطور السريع والتغير الطارئ الذي يحدث فجأة، لكون الكتابة تؤخذ بالتعليم، ولكون موقف الفرد فيها هو موقف من يزاول النشاط مقلِّداً لا مجتهداً، بخلاف أثر الفرد في أنظمة اللغة الأخرى، فهو يزاولها مبدعاً، له نشاطه وأداؤه وللآخرين نشاط وأداء، والإبداع لدى المتكلم أن ينحرف مبتغياً إحداث جديد في كلامه، والإبداع في الكتابة

والإملاء هو الاحتفاظ والاقتدار على وضع الرموز الكتابية كما اصطلح واتفق عليها.

ومن هنا فلو ذهبنا نوازن بين التطور الذي حدث للعربية عبر القرون في مظهرها الصوتي والنحوي والصرفي والمعجمي والتطور الذي حدث في رموزها الكتابية، لوجدنا التغيرات التي حدثت في نظامها الكتابي أقلَّ كثيراً، بل من النادر أن يحدث في النظام الكتابي تغيرات كبيرة تبعده عن المركز، وهذا يعود إلى أن الاجتهاد في تجديد النظام الكتابي والسعي إلى تطويره يكون عادة في حدود ضيقة ومجالات قليلة، ولو كثر الاجتهاد واتسع مجاله وشاع التسامح في قبوله لكنا أمام عدد من الأنظمة الكتابية التي ستحيل العارف بنظام منها إلى جاهل بما كتب بالأنظمة الأخرى، وستجعل النص المكتوب بنظام كتابي حياً عند جيل، ميتاً عند جيل آخر وفي بلاد أخرى.

هذا المنطق وذلك الفهم والإدراك بقيا نبراساً عند علماء المسلمين عامة والعرب بخاصة، فتراضوا على النأي بكتابة القرآن الكريم عن الاجتهادات، وقنعوا بالرسم العثماني في كتابة كلام الله(١)، كما أنهم إدراكاً منهم لأثر التوحّد حول نظام كتابي موحد، لم يكثروا من التغيير والتبديل في قواعد الإملاء والرسم، وكان ما اختلفوا فيه أقلَّ كثيراً مما اتفقوا عليه.

ولقد كان التنوين من بين الأصوات التي اختلف الإملائيون والمعاصرون منهم بخاصة في موضع رمزه اختلافاً ظل حياً إلى يومنا هذا، اختلافاً من يتمسك فيه برأي يرى خطأ الآراء الأخرى، ومن يتحمس فيه لمذهب لا يكاد يفصح عن العلل والأسباب، ولا يبين الأدلة والبراهين، فأحببت أن أقف على تلك الأوجه، من خلال هذا البحث الذي جعلته في مبحثين: الأول في الأصول التي روعيت في الكتابة

(١) انظر: همع الهوامع ٢/١٢٤٣، مختصر التبيين لهجاء التنزيل ١/٢٠٠.

العربية وفي طبيعة رمز التنوين، والثاني في الاختلاف في موضعي علامة التنوين المنصوب لأنه محل الاختلاف والاجتهاد، محاولاً استظهار المنطق الذي انطلقت منه الآراء والاجتهادات، والعلة التي دارت حولها مختاراً ترجيح الأقوى حجةً والأظهر علَّة، راجياً أن أكون موفقاً فيما سأعرض وأختار، والله المستعان، وعليه التكلان.

المبحث الأول
أصول الكتابة العربية ورمز التنوين

استحضار واستصحاب قواعد العلوم وأسسها أمر حتمي لابد منه لأجل تصور صحة القواعد وإدراك سلامة الأحكام، ولأجل ترجيح حكم على حكم ونصرة مذهب على مذهب، وإذا كانت أوجه الرسم في العربية تتعدد فإن أصحها وأسلمها ما كان منضبطا ومتماشياً مع القواعد والأسس التي راعاها الإملائيون والكتبة على مر عصور العربية، ومن أهم الأسس التي روعيت في الكتابة العربية ولها صلة بموضع رمز التنوين ما يلي:

١- أن الاعتداد في رسم الحروف التي في أواخر الكلمات بما تؤول إليه عند الوقف، ولذا فإن تاء التأنيث تكتب مربوطة على صورة الهاء إذا كانت تقلب في الوقف هاء، والتنوين في حالة النصب عند الوقف ينطق ألفا ولذا كتب بالألف، ولم تكتب مدة ضمير الغائب في مثل: أكرمه، لأنها في الوقف تحذف، ولم تكتب الياء في قاض وداع مع تنوين الرفع والجر لأن الياء لا تلفظ في الوقف، يقول ابن عصفور(١) موضحا السبب: "وسبب ذلك أن الخط محمول على الوقف"(٢).

٢- أن كتابة الحرف تعتبر بما تؤول إليه حاله عند الإبدال أو التسهيل، ولذلك

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، له الممتع في التصريف، وشرح الجمل، مات سنة ٦٦٩هـ. انظر بغية الوعاة ٢ / ٢١٠، إشارة التعيين ٢٣٦.

(٢) شرح الجمل ٢ / ٣٤٦، وانظر كتاب الكتاب ١٠١.

فإن الهمزة تكتب متوسطة مثلاً على واو أو ألف أو ياء لكونها عند التسهيل تكون كذلك، ويكتب التنوين في حالة النصب ألفا لكونه يؤول إلى الألف لو وقف عليه، يقول ابن مالك(١): «من اعتبار المطابقة بالمآل تصوير الهمزة غير الكائنة أولاً بالحرف الذي تؤول إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً»(٢).

٣- أن يتساوى المنطوق والمكتوب بحيث يرمز لكل صوت منطوق بحرف مكتوب، يقول ابن مالك ذاكراً الأصول المرعية في الكتابة: "مطابقة المكتوب للمنطوق في ذوات الحروف وعدتها"(٣)، ويقول القلقشندي(٤) مؤكداً على هذا المبدأ: "واعلم أن الأصل مطابقة المنطوق المفهوم"(٥).

٤- أن يتحد المنطوق مع صورة المكتوب وهيئته فما نطق باء رمز له بالباء، وكذلك ما نطق تاء ونحوه، إلا أن يكون الحرف مما يتغير عند الوقف أو التسهيل ونحوهما، فيكتب بحسب هذا كما مر في الأصلين الأول والثاني.

٥- أن التنوين معدود في الشكل في العربية، يقول ابن درستويه(٦): "اعلم أن الشكل زيادة تلحق الحروف للحاجة إليها، وهو على ضربين: ضرب هو صور للحركات والسكون اللذين يعرف بهما الحروف وتبنى ... وضرب هو زيادة يؤتى بها مع الحروف والفروق كما كان النقط كذلك، فأما الشكل الذي هو صور

(١) هو أبو عبدالله بن مالك النحوي المشهور صاحب الألفية وغيرها، مات بدمشق سنة ٦٧٢هـ.
انظر: نفح الطيب ٧/٢٩٣، بغية الوعاة ١/١٣٠.

(٢) التسهيل ٣٣٥، وانظر سر صناعة الإعراب ١/٤١، المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٣٥٦، وشفاء الغليل ٣/١١٤٠.

(٣) التسهيل ٣٣٦.

(٤) هو شهاب الدين أحمد بن عبدالله القلقشندي كاتب أديب له صبح الأعشى وغيره، مات سنة ٨٢١هـ.
انظر الضوء اللامع ٢/٨، والسلوك ٣/٨٢١.

(٥) صبح الأعشى ٣/١٦٩.

(٦) هو عبدالله بن جعفر المرزبان، نحوي مشهور صحب المبرد وابن قتيبة، له شرح الفصيح والمقصور والممدود. مات سنة ٣٤٧هـ. انظر إشارة التعيين ١٦٢، بغية الوعاة ٢/ ٣٦.

للحركات والسكون، فأربعة أشياء الفتحة والضمة والكسرة والوقفة... وأما الشكل الذي هو زيادة للفروق فهو خمسة علامات: الشدّة، والتنوينة، والهمزة، والمدة، وعَلَم ألف الوصل"(١).

٦- أن الكلام إنما يكون بجمل، وكل ما يعرف ويستدل عليه من خلال السياق فإنه يستغنى عنه في الكتابة العربية بوضعه رموزاً خارج الكلمة، وذلك مثل الحركات والإعراب، فكلمة شِعر وشَعر وبِر وبُر سيظهرها السياق، فوضعت الحركات المميزة خارج الكلمة، وكذلك علامات الإعراب المفرقة بين فاعل ومفعول ونحوه.

هذه هي الأصول التي لها أثر في كتابة التنوين.

والتنوين، لغة"مصدر نوّن، أي ألحق نوناً بالاسم"(٢)، وفي الاصطلاح هو "نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً ووقفاً"(٣).

وتظهر من هذا التعريف سمات التنوين وخصائصه الآتية.

١- أنه نون ساكنة.

٢- زائدة.

٣- موضعها في الآخر بعد تمام الكلمة، ولعل هذا هو سبب تسميتها تنوينا، يقول التنسي(٤): "ولما كانت هذه النون لا تأتي إلا بعد تمام الكلمة، وكان غيرها لا يأتي كذلك، بل في أول الكلمة أو وسطها أو متمماً لها، فرّق بينهما في التعبير، فقيل: لما هو في نفس الكلمة نون على الأصل، وعبّر عن هذه بالتنوين تنبيها على ذلك"(٥).

---

(١) كتاب الكتاب ٩٨، ٩٩.

(٢) اللسان - نون.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٩٣، حاشية الخضري على ابن عقيل ١ /٣٣.

(٤) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله التنسي مفسر مقرئ، له الطراز في شرح ضبط الخراز وغيره. مات سنة ٨٩٩هـ. انظر الضوء اللامع ٨ / ١٢٠، نفح الطيب ٢ /٥٧٤، ٣/١١٣.

(٥) الطراز في شرح ضبط الخراز ٢٥.

٤– أن تلك النون ليس لها رمز كتابي يظهر في الخط بارزاً في صورة الكلمة.

٥– أن ظهور تلك النون في اللفظ حين الوصل، وأما في الوقف فلا تظهر.

والتنوين من خصائص الأسماء وهو يلحق الأسماء المعربة، والأسماء المبنية، ووظيفته نحوية، فهو مع الأسماء المبنية للدلالة على تنكير الكلمة التي يلحقها، وهو مع الأسماء المعربة للدلالة على تمكّن الاسم في باب الأسماء، أو القيام بوظيفة التعويض عن الجزء المحذوف من الكلام(١).

وإخال أن وظائف التنوين وكونه لا يقع إلا بعد تمام الكلمة هما اللذان أوجبا، بل فرضا في الكتابة العربية أن لا يجعل للتنوين رمز داخل الكلمة العربية، في حين كتبت الألف التي تنوب عنه وقفا؛ لأن الحروف التي تكتب في العربية هي الأصوات التي تتدخل في تشكيل صورة الكلمة(٢)، أو يكون بها التفريق بين الكلمات(٣)، أو أنها تميز صيغة كلمة مشتقة عن صيغة أخرى(٤). والغالب أن الذي يتولى هذه المهام في العربية إنما هو الأصوات الصامتة غير التنوين، أو الصائتة الطويلة، ولذا اهتمت الكتابة العربية بهذين النوعين، وهذا هو حال الكتابة في اللغات السامية، بل إن كتابة الصوائت في بداية الكتابة العربية كانت مهملة بنوعيها الطويل والقصير، يقول أحد الباحثين: "وكما هو الأمر بالنسبة للغات السامية، فإن الأحرف الساكنة في اللغة العربية تتمتع بالأهمية الكبرى، وتمثل

(١) انظر للاستزادة من أغراض التنوين: ظاهرة التنوين في اللغة العربية ٨٩ وما بعدها، الإقليد في شرح المفصل ٤/ ١٨٦٥، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/ ٢/ ١٤٣٧.

(٢) فكلمة رَحّب مثلاً لا تظهر دلالتها ولا يلتفت وينصرف الذهن إلى معناها إلا بهذه الحروف كاملة، ولو سقط حرف لما ميزت الكلمة.

(٣) فكلمة سال وصال وكال لا يمكن أن يفرق بينها إلا بالحرف الأول فهو الصوت المعبر المحدد للمقصود.

(٤) وذلك مثل مشتقات المادة الواحدة فلا يمكن معرفة المقصود إلا من خلال رسم الحروف المميزة فداخل تختلف عن دخل، وكذلك يدخل.

جذور الكلمات، فالعربية(١) تتألف في واقع الحال من السواكن، أما الصوتيات(٢) فكانت في المراحل الأولى من الكتابة مغفلة، أو عبِّر عنها بصورة تقريبية غير دقيقة"(٣). ولم يكن هذا شأن الكتابة العربية فحسب، بل هو كذلك في اليونانية والقبطية، يقول أحد الباحثين(٤): "ونظام الكتابة الفينيقي عندما استخدمه اليونانيون كان إلى حد كبير عبارة عن مجموعة من علامات الصوامت، أما الصوائت فقد كانت عموما يستمدها القارئ من خلال فهمه لما هو مكتوب ".

وليس عدم وضع رمز في الكتابة العربية داخل الكلمة مختصا بالتنوين فحسب، بل هناك الكثير من الأمور التي تظهر صوتاً ولا ترى خطاً، مثل الترقيق والتفخيم والإمالة، بل إن التنغيم والنبر مع عظم أثره في توجيه الدلالة(٥) إلا أنه لم يحظ برمز كتابي، بل أهمل من الكتابة وعوِّل فيه على السياق، وإخال أن هذا ليس بمستغرب في الكتابة بكل الألسنة عامة؛ لأن الكاتب لن يستطيع تصوير وتمثيل كل ما أحاط بالمتكلمين الذين يريد كتابة كلامهم من أحوال وحركات تفصح عن المدلولات والمعاني؛ لأن الكتابة صورة تقريبية وإشارة تلمح إلى المشار إليه وتدل عليه، دون أن يكون صورة مطابقة له، بل الغريب المستدعي للدهشة أن نطالب بأن تكون الكتابة صورة تامة للمنطوق، وذلك لأن الكتابة رموز اصطلاحية، ومن المحال أن توجد تلك الرموز التي تستطيع أن تومئ إلى كل ما يكون من بني آدم من أحوال وحركات وأسباب تحيل الكلام عن وجهته، وسياقات

(١) المقصود الكتابة العربية وليس اللغة العربية، ولكني أثبتها كما في المرجع.

(٢) المقصود الصوائت.

(٣) فقه اللغة وتاريخ الكتابة ٢٤٨.

(٤) هو: هـ روبنز، في كتابه موجز تاريخ علم اللغة ٣٧.

(٥) ينظر: لمعرفة أثر التنغيم والنبر في توضيح الدلالة: علم اللغة بين القديم والحديث ١١٦– ١٢١، أصوات اللغة العربية ٢١٦، علم الأصوات ١٥٣.

متعددة تؤثر في دلالته ومعناه، وقد كان للجاحظ(١) ـ رحمه الله ـ إشارة إلى مثل هذا، فقد قال موضحاً ضعف الكتابة عن تصوير الحدث بعد أن أورد حكاية أبي جعفر الطرسوسي(٢): "وهذا وشبهه إنما يطيب جداً إذا رأيت الحكاية بعينك؛ لأن الكتاب لا يصوِّر لك كل شيء، ولا يأتي على كنهه، وعلى حدوده وحقائقه"(٣).

وينضاف إلى ما يدعو إلى كتابة رموز التنوين خارج الكلمة فيما يظهر ثلاثة أمور:

أولها: أن التنوين يتبع الحركة فلا تنوين إلا بحركة سابقة عليه، يقول الداني(٤): "وإنما لزم الأطراف خاصة من حيث كان مخصوصاً بمتابعة حركة الإعراب التي تلزم ذلك الموضع، وتختص به، وذلك من حيث كان الإعراب داخلاً لإفادة المعاني، وكان زائداً على الاسم"(٥)، وليست متابعته فقط لحركة الإعراب كما يقول الداني في هذا النص، بل هو تابع للحركة سواء أكانت حركة إعراب أم حركة بناء، ولذا فإن تعريف التنوين عند كثير من العلماء نص فيه على أنه تابع لحركة الآخر(٦) دون تقييد لنوع الحركة، ولما كان رمز الحركات واقعاً خارج الرسم الإملائي للكلمات، كان التنوين كذلك مرسوماً خارج الكلمات، وفرضت هذه التبعية للحركات شكل الرمز الذي يومأ به إلى التنوين.

ثانيها: أن التنوين صوت زائد على بنية الكلمة، وكل من عرَّفوه أشاروا إلى

---

(١) هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، أبرع الكتاب وأشهر الأدباء، مات سنة ٢٥٥هـ. انظر تاريخ بغداد ١٢/ ٢١٢، معجم الأدباء ١٦/ ٧٤.

(٢) أحد البخلاء الذين حكى عنهم الجاحظ في كتابه.

(٣) البخلاء ٨٦.

(٤) هو أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ولد سنة ٣١٨هـ، وتوفي سنة ٤٤٤هـ، له المحكم في نقط المصاحف وغيره. انظر نفح الطيب ١/ ٣٦٨، معجم الأدباء ١٢/ ١٢٥.

(٥) المحكم في نقط المصاحف ٥٨.

(٦) انظر: شرح الفريد ٤٩٦. وفي المغني لابن هشام ١/ ٣٧٥ قال: "يلحق الآخر".

هذه الزيادة(١)، والحروف الزوائد التي تكتب في العربية هي الزوائد الصرفية التي يكون بها إفصاح وتوجيه لدلالة المفردة(٢) أو لإلحاقها بوزن آخر، والتنوين يزاد لغير معنى متصل بالكلمة، بل هو لدلالة نحوية(٣)، فشأنه شأن حركات الإعراب التي كتبت خارج الكلمات(٤).

ثالثها: أن أمر التنوين وشأنه ظاهر للقارئ من خلال السياق؛ لأنه تابع للإعراب الذي مناطه على تركيب الجملة وكيفية بنائها، ولذلك لم يكتب، وأما الألف المبدلة فكتبت؛ لأن عدم وجودها قد يوهم بأن الكلمة ممنوعة من الصرف.

ولما كان رمز التنوين في العربية خارج الكلمة، ولما كان بينه وبين النون اختلاف في الوظيفة والتسمية والموقع الذي التزم التنوين الوقوع فيه، فهو في الآخر دوماً (فونيم مقيد)، وأما النون فهي غير مقيدة بل طليقة (فونيم حر)، ـ لما كان الأمر كذلك ـ اجتهد العلماء في استحداث رمز له، فكان رمزه عند أبي الأسود(٥) نقطة تضاف إلى النقطة الموضوعة للإعراب، فقد قال لكاتبه حين أراد نقط المصحف نقط الإعراب: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالأحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل النقطة نقطتين"(٦).

---

(١) انظر: ما سبق ص ٥ .

(٢) المراد ما يعبر في كتب الصرف عنه بمعاني صيغ الزوائد.

(٣) انظر: المراجع المذكورة ص ٦ .

(٤) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤ /٣٣٧، البديع في علم العربية ٢ / ١ / ٣٤٩.

(٥) هو ظالم بن عمرو، تابعي مشهور، صحب علياً رضي الله عنه، وشهد معه صفين وولي قضاء البصرة. مات ٦٩هـ - انظر الطبقات الكبرى ٧ / ٩٩ بغية الوعاة ٢ / ٢٢.

(٦) المحكم في نقط المصاحف ٤، إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤١، مراتب النحويين ٢٩، الطراز في شرح ضبط الخراز ١٣ باختلاف يسير في عبارة أبي الأسود.
وانظر: شكل الدؤلي في نقط المصحف في "الأبجدية الفينقية والخط العربي".

ثم إن الخليل بن أحمد(١) اخترع للضبط أشكالاً مأخوذة من صور حروف المد، فكان علم التنوين هو تكرار(٢) رمز الحركة التي يتبعها، وقد علل الداني ـ رحمه الله ـ وأبان علة جعل رمز التنوين وعلامته علامة الحركة، فقال: "من وجهين: أحدهما أنه لما كان مخصوصاً بمتابعة الحركات دون السواكن جعلوا علامته في النقط علامتهن، إشعاراً بذلك التخصيص وإعلاماً به، والثاني أن الحركة لما لزمت أوائل الكلم ولزم التنوين أواخرهن واجتمعا معاً في الثبات في الوصل والحذف في الوقف تأكد ما بين الحركة والتنوين بذلك، فجعلت علامته علامتها دلالة على ذلك التأكيد وتنبيهاً على تناسب ما بينهما، وأن كل واحد منهما يثبت بثبات الآخر ويسقط بسقوطه"(٣).

المبحث الثاني
الخلاف في موضع علامة التنوين

لا أعلم خلافاً في موضع رمز التنوين التابع لحرف مرفوع أو مجرور، فموضعه باتفاق مع حركة الإعراب على الحرف المرفوع وتحت المجرور، وذلك للأمور الآتية:

١– أن الكتابة العربية تعتد بالوقف كما أشرت سابقاً(٤) وتبني صورة الألفاظ الكتابية بحسب ما يطرأ على الكلم من تغير، مراعاة لحاله عند، الوقف، ولما كان الوقف على المنون المرفوع والمجرور بالسكون مع سقوط التنوين، وضعت علامة التنوين عندما يكتب على الحرف الذي يوقف عليه نفسه، إذ ليس لها موضع

(١) هو إمام اللغويين والنحاة الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب كتاب العين، العروض، مات سنة ١٧٥هـ. انظر إشارة التعيين ١١٤، بغية الوعاة ١/٥٥٧ .

(٢) ينظر الطراز في شرح ضبط الخراز ١٨ وما بعدها.

(٣) المحكم في نقط المصاحف ٥٩.

(٤) ص٣.

سواه، يقول الرضي(١): "وإنما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة، لأن الكتابة مبنية على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا، فلذا كتب في حال النصب ألفا، لأنه يقلب ألفاً فيه"(٢)، وأما في حالة النصب فالتنوين يقلب ألفا، فكتبت الألف مراعاة لما يؤول إليه التنوين عند الوقف، ووضعت علامة التنوين مراعاة لحال الوصل.

٢- الكتابة العربية تعتد بالمطابقة بين المنطوق والمكتوب، والمنطوق به عند الوقف بالحرف المنون المرفوع والمجرور إنما هو الحرف الصامت فقط؛ ولذا ختمت الكلمة بكتابة ذلك الحرف، يقول ابن مالك(٣) ذاكراً الأصل الثاني الذي يعول عليه في الكتابة العربية: "الأصل الثاني: مطابقة المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها... وتعتبر المطابقة بالمآل إما في وقف لا مانع من اعتبار ما يعرض فيه..."(٤).

٣- أن الأصل في الحركات أن توضع فوق الحروف، يقول ابن درستويه: "واعلم أن هذه العلامات كلها توضع فوق الحروف لا غير، وأن حق الشكل أن يوضع على الحرف الذي يستحقه لا يقدم عليه ولا يؤخر عنه"(٥). ومعلوم كما أشرنا سابقاً أن علامة التنوين تابعة للحركات مقترنة بها وملازمة لها، والحرف المضموم

(١) هو محمد بن الحسن الإستبراباذي النجفي المعروف بالرضي، ولد سنة ٦٢٤ تقريباً، وتوفي سنة ٦٨٦هـ تقريبا، له شرح الشافية وشرح الكافية.
انظر: بغية الوعاة ٤١ / ٥٦٧ ، روضات الجنات ٢٨٦.

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢ / ١٤٣٧ وهذه الألف تسمى ألف العوض كما في لسان العرب مادة ألف. إلا في لغة ربيعة فإنهم لايبدلون من التنوين في النصب عند الوقف ألفا بل يقفون بالسكون ولم يعتد بلغتهم في الرسم. المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ٣٠٢، ٣٤٧.

(٣) هو أبو عبدالله بن مالك النحوي المشهور صاحب الألفية وغيرها، مات بدمشق سنة ٦٧٢هـ.
انظر: نفح الطيب ٧/ ٢٩٣ ، بغية الوعاة ١ / ١٣٠.

(٤) تسهيل الفوائد. ٢٣٢ وانظر: المساعد ٤ / ٣٤٣.

(٥) كتاب الكتاب ١٠٧.

والمكسور حركته تكتب عليه، والتنوين تبع لها، وليس من حرف أضيف في حالة الضم والجر فتكون عليه. وأما في حالة النصب، فإننا نرى رمزين للتنوين: رمزاً له حين يقصد القارئ الوصل، ورمزاً للعوض عنه والبديل منه حين يقصد الوقف، يقول الثمانيني(١): "وأما إبدال الألف من التنوين فإذا وقفوا على الاسم المنصوب المنون أبدلوا من تنوينه ألفا فقالوا: لقيت زيداً، وركبت فرساً، وجعلوا مع الألف شرطتين: الأولى: فتحة، والثانية: تنوين، فاجتمع في الخط علامتان: علامة للوقف وهي الألف، ومتى أراد الوقف وقف عليها، وعلامة للوصل وهي الشرطتان، فمتى أراد الوصل وصل بهما"(٢). وهذا هو منشأ الخلاف، وسبب التباين في موضع رسم رمز التنوين في العربية في حال النصب، وذلك لوجود ثلاث علامات: علامة النصب وهي الفتحة، وعلامة التنوين وهي الفتحة المكررة، والألف المبدلة من التنوين في حالة الوقف، وقد وقع الاختلاف في الموقع الذي توضع فيه علامة التنوين في حال النصب، على الآراء الآتية:

أولاً: استمر الكتاب في بداية الأمر لا يكتبون رمز التنوين بل يكتفون بكتابة الألف المبدلة منه حين الوقف، يقول ابن درستويه: "واعلم أن المنون المنصوب تنوب ألف عن علامة تنوينه؛ لأنها بدل منه، غير أن الكتّاب قد استخفوا إثبات تنوينه معه كلما كان بعد فتحة، واستعملوه حتى صار عندهم كاللازم، وتَرْك ذلك أجود، وباب الشكل واسع كثير التصرف"(٣). ويظهر شاهد واضح لكلام ابن درستويه ودليل عملي على ما كان يفعله الكتَّاب من الاكتفاء بالألف وعدم كتابة رمز للتنوين من خلال ما كتب في القرن الأول والثاني، فالألف ظاهرة ملتزمة

(١) هو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي الضرير، مات سنة ٤٤٢هـ. له شرح التصريف وغيره. انظر: وفيات الأعيان ٣/٤٤٣، بغية الوعاة ٢/٢١٧.

(٢) شرح التصريف ٣٠٧.

(٣) كتاب الكتاب ١٠٩.

فيما اطلعت عليه من الكتابات التي أرخت في ذينك القرنين(١).

وما أشار إليه ابن درستويه من الاكتفاء بالألف يقويه أن الكتابة العربية مبناها ومراعاتها لحالة الوقف لا الوصل، فكتابة الألف أولى من كتابة التنوين؛ لكون الألف يستدعيها ما هو بالمراعاة أولى وهو الوقف، ثم إن الكتابة العربية لا تجمع بين كتابة رمز العوض والمعوض عنه، ولا المبدل والمبدل منه، إلا ما كان إبداله لغويا(٢) أو ما كان الحرف يؤول إليه في حال التسهيل(٣).

وليس من هذين ما نحن بصدده، فجعل التنوين في حال النصب ألفا ليس من الإبدال المسموع، بل هو المقيس المطرد الذي لا تجوز مفارقته ولا القياس على غيره(٤)، وليس هو بحال يستدعيها التسهيل، ومع قوة ما أشار إليه ابن درستويه إلا أن اصطلاح الكتاب على طرق أخرى منذ ذلك الزمن يجعل المطالبة بالتزامه والاكتفاء به من الأمور المستهجنة غير المقبولة، وقد أقر ابن درستويه ـ رحمه الله ـ بتغير الحال عن هذا الأصل، وأردف قائلاً بأن باب الشكل واسع كثير التصرف كما في النص المنقول عنه، وكأنه يريد الإيماء إلى أن ما تحول الناس إليه من الجمع بين الألف وعلامة التنوين ليس بالمردود ولا المرفوض.

والغريب المسترعي للانتباه أن أحد الباحثين يقول: "يظهر لنا الخطأ الشائع في كتابة "رجلً" لقد جرت العادة عند كتابة الفتحتين إضافة حرف الألف إلى الأخير

(١) انظر اللوحة رقم ١.

(٢) في كتاب الله شيء من هذا حين يكتب من الحروف ما يكون فيه إقلاب، وما يكون فيه إبدال لغوي بين السين والصاد مثلا.

(٣) مثل جعل الهمزة على واو لكونها عند التسهيل تؤول إليها.

(٤) أوردت فيما سبق مذهب ربيعة حين الوقف على المنون المنصوب، ولكن علة القياس ليست هي الورود فقط عن العرب، بل لا بد في المقيس عليه أن تتوافر فيه الفصاحة وأن تختاره فصحاء أهل الأمصار وينطقون به، وانظر كلام الفراء وابن جني في تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، الخصائص ٢ / ١١-١٢.

من الكلمة فبدل "رأيت رجلً" نكتب حاليا "رأيت رجلاً"، بينما لا نضيف حرف الياء مثلاً إلى الحرف الأخير من الكلمة في حال تنوينها بالكسرتين في مثل "مررت برجليٍ، أو أن نضيف حرف الواو إلى الحرف الأخير من الكلمة المراد تنوينها بالضمتين مثل "جاء رجلوٌ"(١).

ولو أن الباحث عرض رأيه في صورة اقتراح لكان باب الكتابة والشكل واسعاً كما يقول ابن درستويه، والتجربة والمحاولة باب من أبواب العلم، وللاقتراح شأن آخر سواء رفض أم قبل، لكنه جعل الصواب من الخطأ الشائع دون دليل أو حجة، وسبب وقوع الباحث في معرَّة القول هذه، هو نسيانه بأن الكتابة العربية مبنية على الوقف آخذة بالحال التي تؤول إليها الكلمة حين الوقف في الكتابة.

ثانياً: أن تجعل الفتحتان على الجانب الأيمن من الألف المبدلة من التنوين، فتكتب بهذه الطريقة: "رأيت زيدًا، قرأت كتابًا" وقد أخذ بهذه الطريقة عدد من الباحثين وطبعت بها المئات من الكتب التي كتبت في العصر الحديث(٢) ويؤخذ على هذا الرأي فيما أرى:

أ – مخالفته لما أجمع عليه اللغويون والنحاة والكتّاب من وضع الحركات على الحروف أو تحتها، يقول ابن درستويه: "واعلم أن هذه العلامات كلها توضع فوق الحروف لا غير، وأن حق الشكل أن يوضع على الحرف الذي يستحقه لا يقدم عليه ولا يؤخر عنه"(٣)، فليس من حركة تجعل على يمين الحرف، ولا شيء يحوج إلى ارتكاب مخالفة للقاعدة فتوضع الحركات على الحروف، والميل بالتنوين ذات اليمين.

(١) مجلة اللسان العربي – مكتب تنسيق التعريب، العدد ٢٤ ص ١٤١– ١٩٨٥م.

(٢) أشار محمد العدناني في كتابه معجم الأخطاء الشائعة ص٤٩٩ إلى العديد من الكتب التي طبعت وفيها التنوين على الجانب الأيمن من الألف، وأشار في ص ٥٠٠ إلى أن الأستاذ رشاد أديب قال به، كما أن المجمع العلمي العراقي قد اختاره، وأشار إلى أن أحد الباحثين ص ٥٠١و ٥٠٢ يستوي عنده وضعه على الجانب الأيمن من الألف أو على الألف.

(٣) كتاب الكتاب ١٠٧.

ب – أن من أخذوا بهذا الرأي قد اضطربوا في رسمه حين التطبيق، فتجدهم مرة يجعلونه على الألف ومرة على يمينها، ومرة على الحرف المتحرك مما يظهر ضعف هذا الرأي ويوضح صعوبة تطبيقه(١).

ج– أن الأخذ بهذه الطريقة في الكتابة سيجعل هذا الرمز شاذاً عن الحال المستمرة في العربية مستقلا بالوقوع بين حرفين، وكلما كانت الكتابة أقرب إلى الاستمرار والانضباط والقياس كانت إلى الصواب أقرب.

ثالثاً: أن تجعل الفتحتان (رمز التنوين والحركة) على يسار الألف، وقد رأى هذا بعض الباحثين(٢) وفيه ما في سابقه من العيوب، كما أن التنوين سيبعد وينأى عن الحرف الذي لحقه على الحقيقة، وهو الحرف السابق للألف، كما أن الوهم كما يرى أحد الباحثين(٣) قد يعرض؛ لأن ذلك الرمز سوف لا يعرف هل هو لاحق للكلمة الأولى أم الثانية، كما أن فيه فصلاً بين التنوين ومحل الإعراب بالألف، ثم إننا بهذه الطريق سنجعل الحركة والتنوين على غير حرف، وفي هذا مخالفة لما أجمع عليه اللغويون والنحاة كما مر في قول ابن درستويه.

رابعاً: رأى بعض الكتاب أن يفرق بين رمز الإعراب ورمز التنوين، يقول الداني ـ رحمه الله ـ: "ومنهم من يجعل إحدى النقطتين ـ وهي الحركة ـ على الحرف المتحرك، ويجعل الثانية ـ وهي التنوين ـ على الألف وعلى الياء ... ومنهم من يجعل نقطة واحدة على الحرف المتحرك ونقطتين على الألف ... وذهب إلى هذين الوجهين قوم من متأخري النقاط ولا إمام لهم فيما علمناه"(٤).

---

(١) انظر كتابة رمز التنوين في: معجم البلدان، المصباح المنير، تهذيب الألفاظ.

(٢) هو رشاد علي أديب، كما في معجم الأخطاء الشائعة ٥٠٠.

(٣) هو د. شكري فيصل كما في السابق ٥٠١.

(٤) المحكم في نقط المصاحف ٦١، وقد مثل الداني ـ رحمه الله ـ ولكن المحقق أورد الأمثلة مكتوبة برسم المصحف المشهور فعمَّى موضع الاستشهاد والتمثيل وطمسه.

والملاحظ على هذا النهج:

أ- أنه لم يشتهر ولم يتحمس له الكتاب ولا الباحثون الذين ذكرت آراءهم سابقاً ولاحقاً.

ب- أنه خالف نهج الكتّاب واصطلاحهم، فهم مجمعون على أن الفتحتين توضعان في مكان واحد، والاختلاف فقط في مكان وضعهما.

أن من يجعل حركة على الحرف وحركتين على الألف يخالف ما اصطلحوا عليه من أن علامة الإعراب واحدة وعلامة التنوين واحدة.

وقد علق الداني ـ رحمه الله ـ بعد إيراده هذا النهج(١) فقال: "إن ما بين التنوين والحركة من الارتباط والملازمة والاتصال والاشتراك في الإثبات والحذف يذهب ويبطل بذلك، ... وغير جائز أن يحرك حرف بحركتين، وأن تجمعا له ويدل بهما عليه، هذا مع الخروج بذلك عن فعل السلف والعدول به عن استعمال الخلف"(٢).

خامساً: وضع الفتحتين على الحرف السابق للألف المبدلة من التنوين حين الوقف، أي على الحرف المتحرك، وهذا المذهب هو مذهب الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ، "قال أبو الحسين بن جعفر بن المنادى:(٣) أخبرنا عبيدالله بن محمد بن يحيى اليزيدي(٤) عن عمه أبي عبدالرحمن(٥) عن الخليل قال: قوله "عليما حكيما"

(١) هما طريقتان ولكني جمعتهما في نهج واحد للاختصار ولكونهما يجتمعان في التفريق بين موضع الإعراب وموضع التنوين، ولكونهما لم يحظيا بقبول، ولكون الفرق بينهما كامناً في وجه واحد وهو الإتيان بثلاث علامات في الوجه الثاني.

(٢) المحكم في نقط المصاحف ٦٣.

وانظر الطراز في شرح الخراز ٤٠، فقد رد هذا الضبط كما رده الداني.

(٣) هو أحد الرواة الثقات والقراء المجيدين سمع عبد الله بن أحمد بن حنبل وغيره، ومات سنة ٣٣٦هـ. انظر طبقات علماء الحديث ٣ / ٤١، بغية الوعاة ١ / ٣٠٠.

(٤) هو أبو القاسم روى عن عبدالرحمن بن أخي الأصمعي وعن جده وعمه إبراهيم، مات سنة ٣٨٤هـ. انظر الوافي بالوفيات ١٠ / ٣٣٦، معجم الأدباء ١٢ / ٥٩.

(٥) عم أبي القاسم عبيد الله اليزيدي الذي أخذ عنه هو إبراهيم وكنيته أبو محمد، وقد توفي سنة ٢٢٥هـ،=

بنقطتين فوق الميم طولا، واحدة فوق الأخرى. قال: ولا أنقط على الألف؛ لأن التنوين يقع على الميم نفسها"(١).

وهذا الذي روي عن الخليل ـ رحمه الله ـ هو الذي في المصحف، وهو مذهب(٢) سيبويه(٣) وقد أشار إليه الخراز(٤) ـ رحمه الله ـ في منظومته فقال: "

وقيل في الحرف الذي من قبلُ حَسَبَما اليوم عليه الشكلُ(٥)

وقال التَّنْسي معلقا على هذا: "يعني أن جميع ما تقدم مما تقف عليه بالألف في النصب فيه قول آخر، وهو أنك تجعل الحركتين على الحرف المحرك الذي قبل موضع التنوين(٦)، وعليه عدد من علماء الضبط والكتّاب قديما وحديثا(٧)، وقد احتجوا له بحجج:

أ- أن الحرف المتحرك في الحقيقة إنما هو الحرف السابق والألف ساكنة، وحق

= وهو الذي أخذ عن الخليل؛ ولأجل هذا فلعل صحة هذه العبارة المنقولة عن المحكم في نقط المصاحف "أخبرنا عبيد الله بن محمد بن يحيى اليزيدي عن عمه عن أبي عبدالرحمن الخليل" وتنظر مصادر ترجمة إبراهيم اليزيدي ومنها معجم الأدباء ٢ /٩٧، تاريخ بغداد ٦ / ٢٠٩، بغية الوعاة ١ / ٤٣٤ فليست كنيته " أبو عبدالرحمن".

(١) المحكم في نقط المصاحف ٦٤.

(٢) انظر الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٨.

(٣) هو إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ عن الخليل ومن بعده من النحات عيال عليه له الكتاب مات سنة ١٨٠هـ انظر نزهة الألباء ٦٠، بغية الوعاة ١ / ٢٣٠.

(٤) هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز الأموي – إمام مقرئ محقق بارع في الضبط والقراءة مات ٧١٨هـ تقريبا. انظر غاية النهاية ٢ /٢٣٧، نفح الطيب ١ / ٢٨٤.

(٥) الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٨.

(٦) الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٨.

(٧) انظر اللوحتين ٣، ٤ كما أن أحد الباحثين وهو محمد العدناني قد آثره، انظر معجم الأخطاء الشائعة ٥٠٢.

كما أن الدكتور إبراهيم الشمسان قد آثره في مقال نشره في جريدة الجزيرة العدد ١٣٣ بتاريخ الأثنين ٢ / ١٢ / ٢٠٠٥م. في الفترة التي أجيز فيها هذا البحث للنشر.

الحركة أن تكون عليه، والتنوين تابع للحرف الصحيح، وهذا ما أشار إليه الخليل في قوله السابق، وقد رد عليه اليزيدي فقال: "ولكنني أنقط على الألف لأني إذا وقفت قلت: "عليما" فصار ألفا على الكتاب، قال: ولو كان على ما قال الخليل لكان ينبغي إذا وقف أن يقول: "عليم" يعني بغير ألف"(١).

ب- أن الألف ساكنة لا تتحمّل حركة واحدة فكيف نحمِّلها حركتين(٢)، والاحتجاج بهذه الحجة لكتابة الألف على الحرف الصحيح مردودة؛ لأن الألف ليست محلا للحركة، بل هي كرسي إملائي لها، أما في حالة النطق فالحركات جميعاً وإن كانت على الحروف رسماً، إلا أنها بُعيد الحروف نطقاً، يقول ابن جني(٣) ـ رحمه الله ـ: "فالذي يدل على أن حركة الحرف في المرتبة بعده أنك تجدها فاصلة بين المثلين أو المتقاربين إذا كان الأول منهما متحركا"(٤)، والإشارة بهذا إلى منع الإدغام في حال تحرك الحرف الأول؛ لأن الحركة فاصلة بين الحرفين فلم يلتقيا، وعلى هذا فهي بعد الحرف.

ج- أن تطرد طريقة كتابة التنوين كله، فيكتب في حالة النصب على الحرف كما هو الأمر في حالة الرفع(٥) والجر، وأمر المرفوع والمجرور مغاير للمنصوب فمع المنصوب يوجد حرف جاء في الآخر، ومرعاة الاطراد في كون الشكل في رمز التنوين آخر حرف في الكلمة أولى من مراعاة أن يكون التنوين على على موضع الإعراب.

---

(١) المحكم في نقط المصاحف ٦٤.

(٢) انظر معجم الأخطاء الشائعة ٤٩٩.

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني اللغوي النحوي صاحب سر الصناعة والخصائص، مات رحمه الله سنة ٣٩٢هـ. انظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٤، إشارة التعيين ٢٠٠.

(٤) سر صناعة الإعراب ١ /٢٨.

(٥) إحدى الحجج التي أوردها د. إبراهيم الشمسان في مقاله المنشور في جريدة الجزيرة المشار إليه سابقا.

د- مراعاة تقديم حالة الوقف على الوصل(١) . وهذا مخالف لما عليه الإملاء في العربية، فقواعد الإملاء مبنية على مراعاة حال الكلمة عند الوقف لا الوصل.

هـ- أن رسم التنوين على ألالف قد يوهم القارئ أن التنوين شيء غير حركة الحرف السابق القلة أتصور أنها تنتهي حجة الكتابة على التنوين على الحرف لأن الحقيقة هي أن حركة الإعراب شيء والتنوين شيء آخر، والفرق ينهما في الطبيعة الصوتية والوظيفة النحوية. بأبى أن يجعلا شيئا واحدا، واقترانهما في الكتابة لايعني أنهما شيء واحد(٢).

وتؤخذ على كتابة التنوين بهذه الوجهة في كتابتنا مع الاحتفاظ بما لرسم المصحف من خصائص(٣) والابتعاد به عن الاقتراح أو التبديل ما يلي:

١- أن العلة في كتابة الألف في الرسم هي مراعاة الوقف كما مر، وكتابة التنوين على الحرف الصحيح قد يُظهر أن الألف رسمت لأمر آخر، يقول الداني - رحمه الله - مبيناً الخلل في هذا المذهب: "أما أن ينفرد الحرف المتحرك فيه بالنقطتين فإن الألف المرسومة بعده بتعريتها من ذلك تخلو من المعنى الذي لأجل تأديته رسمت، فبطل معنى الرسم بذلك(٤)".

٢- أن الكتابة العربية في جميع مراحلها تجعل البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض عنه، والمسهَّل والمسهَّل منه في مكان واحد عند الكتابة، وذلك لكي يتمكن القارئ من الاختيار، وقواعد رسم الهمزة في العربية تشهد لهذا، فهي ترسم على واو أو ألف أو ياء بحسب ما تسهل إليه، يقول ابن درستويه متحدثا عن الهمزة: "فالوجه حملها في الكتاب على تخفيف اللفظ، إلا أن يمنع من ذلك

(١) إحدى الحجج التي أوردها د. إبراهيم الشمسان في مقاله المنشور في جريدة الجزيرة المشار إليه سابقا.

(٢) إحدى الحجج التي أوردها د. إبراهيم الشمسان.

(٣) مع أن الضبط بالشكل اصطلاح متاخر وليس من الرسم العثماني.

(٤) المحكم في نقط المصاحف ٦٣ بتصرف يسير.

مانع"(١). ويقول ابن عصفور(٢) ـ رحمه الله ـ: "الهمزة لا يخلو أن تكون في موضع يجيزون فيه تسهيلها أو لا تكون، فإن كانت في موضع يجوز فيه تسهيلها، كان خطها على حسب ما يسهل"(٣)، وإذا كانت هذه الحال في وضع الحرف وما يسهل إليه في مكان فهل الأجدى أن يشذ التنوين عن هذا القياس فيرسم التنوين في مكان والألف في مكان آخر؟

٣- أن الرمز الذي يرى جعله على الحرف المتحرك ليس برمز إعراب فحسب، ولا هو بحركة قصيرة فقط، بل رمز لصوت صامت ساكن وهو التنوين، ولم تعهد كتابة حرف على حرف، وهو ليس بدلاً منه ولا مسهلاً عنه.

٤- أن رمز التنوين عبارة عن علامتين: الأولى دلالة على الإعراب، والثانية دلالة على التنوين، وما دامت الألف بارزة في أخر الاسم فموضع الإعراب لايحتاج إلى علامة النصب؛ لأن وجودها تحصيل حاصل، وعلى هذا فاحتجاجهم بأن التنوين تابع للإعراب يضعف بهذا.

٥- أن التنوين بطبيعته نون ساكنة تلحق الآخر، ولحوقها الآخر لا يؤيد أن يجعل رمزه على الحرف المتحرك الذي ليس بآخر.

٦- أن شأن التنوين مع المرفوع والمجرور مختلف عنه مع المنصوب، فهو مع المرفوع والمجرور على آخر الكلمة لأنه لا حرف بعده فيكون عليه، وأما في حالة النصب فيوجد حرف الحرف بعد المنصوب يمكن أن توضع عليه العلامة.

٧- أن رسم المصحف وشكله لا يصح أن يكون حجة لدعم هذا الرأي وتقويته، وذلك لأمرين:

(١) كتاب الكتاب ٣٠.

(٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، له الممتع في التصريف، وشرح الجمل، مات سنة ٦٦٩هـ. انظر بغية الوعاة ٢ / ٢١٠، إشارة التعيين ٢٣٦.

(٣) شرح الجمل ٢ / ٣٥٦، وانظر تاريخ الكتابة العربية وتطورها ١٨٠ وما بعدها.

أ- أن رسم المصحف ليس مما يقاس عليه، يقول ابن درستويه: "وجدنا كتاب الله عز وجل لا يقاس هجاؤه ولا يخالف خطه، ولكنه يتلقى بالقبول على ما أودع المصحف".

ب- أن موضع رسم رمز التنوين وعلمه في القرآن الكريم على وجهين: الأول: على الألف وهو المشهور عند القدماء، والثاني: هو جعله فوق الحرف الذي قبل الألف وهو المشهور عند المتأخرين، وقد أوضح هذا الداني(١) والتنسي،(٢) والاحتجاج بفعل السلف أقوى من الاحتجاج بفعل من تأخر.

٨- أن هيئة رسم التنوين في القرآن الكريم يؤثر فيها حال الحرف الأول من الكلمة اللاحقة، فالتنوين يكتب متراكبا (=) إذا وليه حرف من حروف الحلق، وذلك للإظهار؛ لأن التنوين لم يحدث بالتقائه مع حروف الحلق أثر صوتي إدغاماً أو إخفاء أو غيرهما، كما في كلمة "أو دين" وكما في "عليماً" من قوله تعالى: ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾، فإن وليه حرف من باقي الحروف اعربية كتب رمز التنوين متتابعا (=) كما في هذه الآية، في كلمة واحدة" "واحدٍ" دلالة على حدوث أثر صوتي بالتقاء التنوين مع ذلك الحرف، وقد علل العلماء لهذه الطريقة في الكتابة بأنه لما لم يحدث الأثر أبعد رمز التنوين عن الحرف، ولما حدث الأثر قرِّب من الحرف، يقول التنسي: "وعلة ذلك أن حروف الحلق لما بعدت عن مخرج التنوين الذي هو طرف اللسان، كان حكمها عندهن في اللفظ الإظهار، فجاء

(١) المحكم في نقط المصاحف ٦٢.

(٢) الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٧.

النقط مشعرا بذلك، إذ تركيب التنوين مع الحركة إبعاد له عن حروف الحلق خطّا، كما كان بعيدا منها لفظا، ولما لم تبعد بقية الحروف عن مخرج التنوين مثل بعد حروف الحلق، بل منها ما قرب جداً، ومنها ما قرب فقط، كان حكمها عندهن الإدغام في بعض، والإخفاء في بعض، والقلب في بعض فجاء النقط مشعرا بذلك، إذ إتباع التنوين للحركة تقريب له من تلك الحروف خطا، كما كان قريبا منها لفظا"(١) .

وإذا كانت هذه العلة مراعاة وحاضرة، فلا يسوغ أن يبعد رمز التنوين ويفصل بينه وبين الحرف الذي يتأثر به من الكلمة اللاحقة فيجعل على الحرف السابق للألف، وتكون الألف، فيذهب الغرض من رسمه متتابعا.

سادساً: جعل رمز التنوين على الألف المبدلة، وهذا مذهب اليزيدي ـ رحمه الله ـ، فقد قال بعد استعراض رأي الخليل في المذهب السابق: "ولكنني أنقط على الألف؛ لأني إذا وقفت قلت: "عليما" فصار ألفاً على الكتاب(٢)، وقد اختاره الداني ـ رحمه الله ـ وزعم أنه مذهب أهل التحقيق والضبط، واستعمله الجمهور من أهل النقط"(٣)، وقال التنسي: "وهو مذهب أبي محمد اليزيدي وجرى به عمل الجمهور، وعليه نقاط المدينة والكوفة والبصرة."(٤) وقد أشار إليه الثمانيني موضحاً أن موضعه مع الألف فقال: "وأما إبدال الألف من التنوين، فإذا وقفوا على الاسم المنصوب المنون أبدلوا من تنوينه ألفا فقالوا: لقيت زيداً، وركبت فرساً، وجعلوا مع الألف شرطتين: الأولى: فتحة والثانية تنوين، فاجتمع في الخط علامتان: علامة للوقف وهي الألف، ومتى أراد الوقف وقف عليها، وعلامة للوصل

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز ٤٨، وانظر المحكم في ضبط المصاحف ٦٩، ٦٨ .

(٢) المحكم في نقط المصحف ٦٤ .

(٣) السابق، وانظر الطراز في شرح ضبط الخراز ٣١ .

(٤) الطراز في شرح ضبط الخراز ٣١ .

وهي الشرطتان فمتى أراد الوصل وصل بهما"(١). وقد أخذ به كثير من المحدثين، يقول أحدهم: "وعلى ذلك يبقى أني أفضل أن تكون إشارة التنوين فوق الألف جزءا منها وكأننا نقول للقارئ: اختر"(٢). ويقول آخر: "توضع فتحتا تنوين النصب فوق ألف زائدة يوقف عليها بالألف اللينة"(٣). وقد طبعت مئات الكتب آخذة بهذا النهج في العصر الحديث، وقد احتج له الداني ـ رحمه الله ـ بحجج قوية فقال: "فأما علّة من جعل النقطتين معاً على الألف، فإنه لّما كان التنوين مُلازِماً للحركة، متابعاً لها، غَيْرَ مُنْفَكٍّ عنها، ولا منفصلٍ عنها في حال الوصل، ولا منفردٍ دونها في اللفظ، يلزمه ما يلزمها من الثبات في الوصل، ويلحقه ما يلحقها من الحذف في الوقف، وكان النقْط، كما قدّمناه، موضوعاً على الوصل دون الوقف، بدليل تعريبهم أواخرَ الكَلِمِ وتنوينهم المُنَوَّنَ منها، وكان ذلك من فعل من ابتدأ بالنقط من السلف الذين مخالفتهم خروج عن الاتبّاع، ودخول في الابتداع، وكان الذين عُنُوا بكتابة المصحف من الصحابة، رضي الله عنهم، قد رسموا بعد الحرف المتحرك في جميع ما تقدّم ألفا، وهي التي تُعَوَّضُ من التنوين في حال الوقف أو ياءً تعود ألفاً فيه، ولم يكن بدٌّ من إثبات علامته في النقط دلالة على صرف ما ينصرف من الأسماء، جعِلَ نقطةً على الحرف المُعَوَّضِ منه وهو الألف، وعلى الحرف الذي ينقلب إلى لفظها، وهو الياء. وضُمَّ إليها النقطة الأخرى التي هي الحركة فحصلتا معاً على الألف، ففُهِمَ بذلك وكِيدُ حالهما، وعُرِفَ به شدّة ارتباطهما. وعُلم أنهما لا يفترقان ولا ينفصلان، لا لفظاً ولا نَقْطاً باجتماعهما على حرف واحد، وملازمتهما مكاناً واحداً ... وهذا المذهبَ في نقْط ذلك أختار وبه أقول، وعليه الجمهور من النقّاط"(٤).

(١) شرح التصريف ٣٠٧.

(٢) هو د. شكري فيصل في معجم الأخطاء الشائعة ٥٠١.

(٣) هو محمود حاج في تاريخ الكتابة العربية وتطورها ٢/ ٣٨٧.

(٤) المحكم في نقط المصاحف ٦١.

وهذا الذي أورده الداني هو الذي يجعل هذا الوجه أقوى الوجوه وأعدلها فيما أرى، كما أن هناك أموراً تقويه وترجحه ومنها:

١- أنه سلم وبرئ مما يوجد في الأوجه السابقة من عيوب، فلا يقع رمزه بين حرفين عند الأخذ بهذا الرأي، ولا يشتبه على القارئ هل هو على الكلمة الأولى أم الثانية، ولا يخالف نهج الإملائيين في موضع كتابة المبدل والمبدل منه والمسهل والمسهل منه في مكان واحد.

٢- توافق المكتوب والمنطوق عند الأخذ به في الكتابة، وتحقيق هذا أمر مطلوب، وأصل مرغوب إذا أمكن.

٣- أنه يتماشى وينضبط مع الأصول التي روعيت في الكتابة العربية من اعتبار حال الوقف عند رسم الحروف، ومن اعتبار حال الوصل عند رسم الحركات وعلامة التنوين.

٤- تماشيه مع النظام الكتابي العربي في وضع البدل والمبدل منه والعوض والمعوض عنه في مكان واحد.

٥- وضوحه وانتفاء الإبهام على القارئ عند الأخذ به، فالقارئ إما أن يختار الألف عند الوقف، أو ينطق بالتنوين عند الوصل، ووقوعهما في محل واحد أدلّ للقارئ على هذا الاختيار.

٦- أنه مذهب الجمهور من النحاة واللغويين ومذهب السلف من كتاب المصحف الشريف، كما نص عليه الداني والتنسي، ولا يؤثر عليه أن اشتهر في كتابة المصحف سواه في العصور المتأخرة؛ لأن كتابة المصحف ورسمه ليس مما يقاس عليه، ولأن "الحجة بالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة رضي الله عنهم، وهي التي اطلع عليها الداني وأبو داود[1] وغيرهما من الشيوخ المقتدى بهم في

(١) هو سليمان بن نجاح أبو القاسم الأموي، الإمام المقرئ له التبيين ومختصره وغيرهما . مات سنة ٤٩٦هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٩ / ١٦٨، غاية النهاية ١ / ٣١٦.

هذا الشأن[1]، وهي تجعل رمز التنوين على الألف، كما مر في قول الداني والتنسي.

٧- أن الحرف الذي قبل الألف يشدد، والتشديد علامة إدغام، ولايمكن بحال أن توضع الشدة فوق الألف، وإنما هي على الحرف المدغم، ولو وضعنا التنوين مع الشدة لصار على الحرف الواحد ثلاثة علامات: أحدهما للدلالة على الإدغام، والثانية للدلالة على الإعراب، والثالثة للدلالة على التنوين، ودفع هذا الإشكال يمكن في أن توضع الشدة في مكانها على الحرف المشدد نفسه. ورمز التنوين على الألف.

٨- أن علامة التنوين تكتب في المصحف عند غير حروف الحلق متتابعة، للدلالة على أثر التنوين في الحرف الأول من الكلمة اللاحقة، كما أشرت سابقا، وكتابة التنوين على الألف أكثر تحقيقا للغاية من التتابع وأكثر دلالة على القرب من ذلك الحرف، وجعل التنوين على الحرف السابق للألف سيجعل الألف فاصلة بين التنوين وبين ذلك الحرف، وستخلّ بالغاية من رسم التنوين متتابعا وتنال منها.

٩- أن سلامة القواعد والأحكام اللغوية عامة لابد أن تتوافر فيها القوانين الآتية[2]:

أ- الشمول: أي المعالجة الشاملة لكل المادة المجموعة.

ب- التماسك: أي عدم وجود تناقض بين الأجزاء المختلفة.

ج- الاقتصاد: أي كلما كانت التعبيرات المستخدمة في وصف تركيب معين

---

١ هو قول حسين الرجراجي المتوفى سنة ٨٩٩هـ، نقلا عن تنبيه العطشان من مختصر التبيين ١ / ١٤، ١٠.

٢ دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ٢٧، وفي مختصر التبيين لهجاء التنزيل مرة ها على الألف كما في ص ٥ / ١٢٠٤ - ٥ / ١٢٣١ ومرة على الحرف الذي قبل الألف مثل ٥ / ١- ٥ / ١٢١٦- ٥ / ١٢١٠.

قليلة وواضحة كلمات كان هذا أفضل من الاستطراد.

ولو طبقنا هذه القواعد والأحكام على هذا النهج في الكتابة لوجدناه أقرب نهج إلى الانضباط والاطراد مع هذه القوانين ومع قوانين الكتابة العربية الأخرى، ولهذا الأمر ولانتفاء العيوب المذكورة في الطرق الأخرى عن هذه الطريقة، كان هذا النهج هو الأصوب والأصح فيما أرى.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين.

خط كوفي غير منقوط

كوفي غير منقوط من مصحف كتب في القرن الثاني للهجرة
من سورة (المؤمنون) من الآية / ١٠٩ /

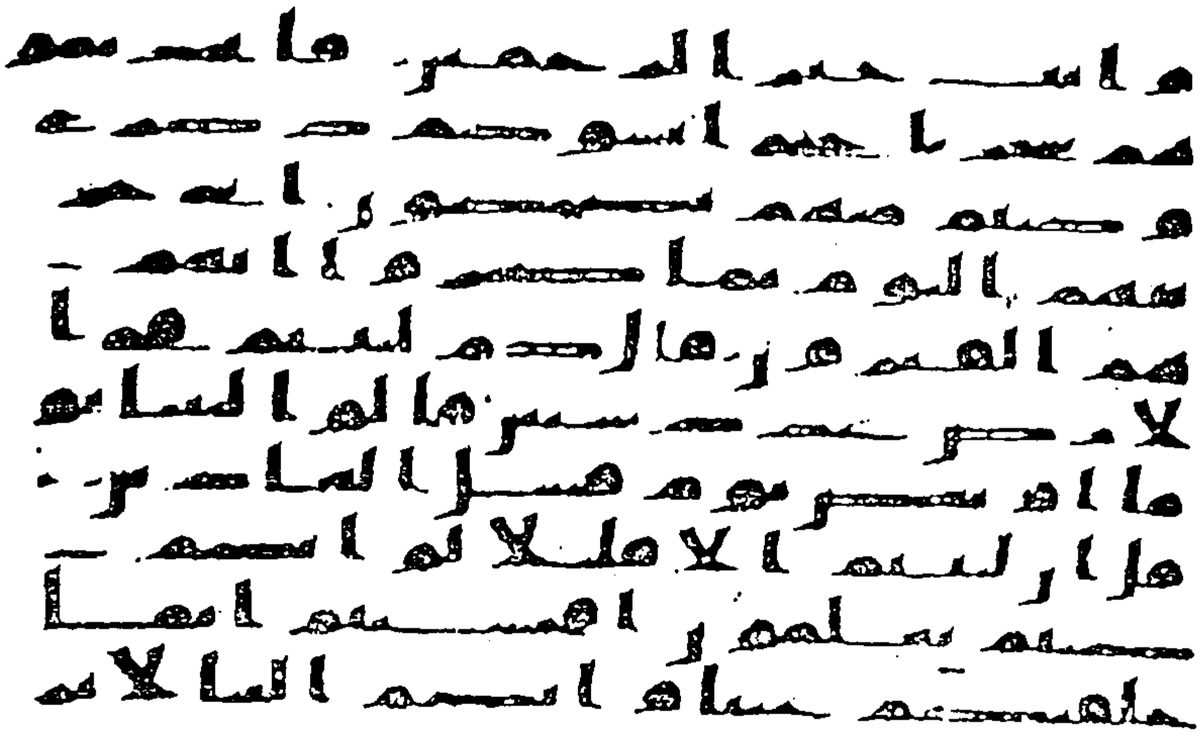

مصورة عن نشأة الخط العربي للسيد محمود شكري الجبوري
دار الفن الإسلامي بالقاهرة

وأنت خير الراحمين فاتخذ تمو
هم سخريًا حتى أنسوكم ذكري
وكنتم منهم تضحكون، إني جز
يتهم اليوم بما صبروا إنهم
هم الفائزون، قال كم لبثتم في ا
لأرض عدد سنين، قالوا لبثنا يو
مًا أو بعض يوم. فَسْلِ العادّين
قال إن لبثتم إلا قليلاً لو أنكم
كنتم تعلمون أفحسبتم أنما
خلقنا كم عبثًا وأنكم إلينا لا ترْ

اللوحة رقم (١)

نظر كلمة "سخريا" و "يوما" فقد كتبت الألف المبدلة من التنوين عند الوقف

حجر محفور بمنطقة كربلاء في جفنة الأبيض

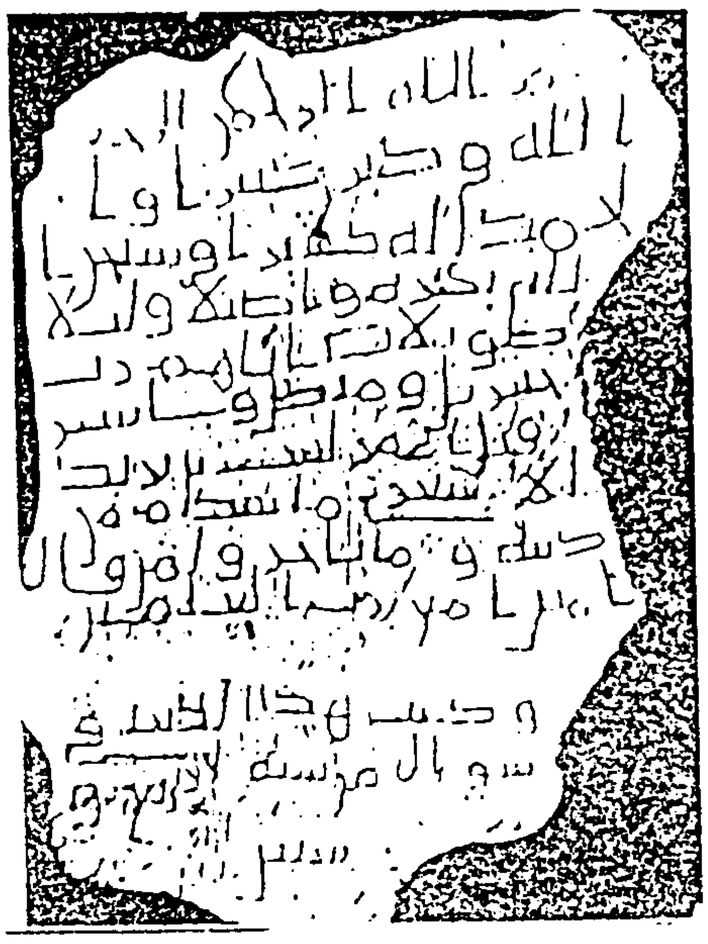

مصورة عن الأبجدية الفينيقية والخط العربي

بسم الله الرحمن الرحيم الله وكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا وليلا طويلا، اللهم رب جبريل وميكال واسرافيل (ميكل واسرفيل) اغفر لثابت بن يزيد الأسعدي ما تقدم من ذنبه وما تاخر ولمن قال آمين آمين يارب العالمين.

وكتب هذا الكتاب في - شوال من سنة أربع وستين.

اللوحة رقم (٢)

انظر كلمة كبيرا، كثيرا، أصيلا وليلا طويلا، فقد كتبت الألف التي تنوب عن ال

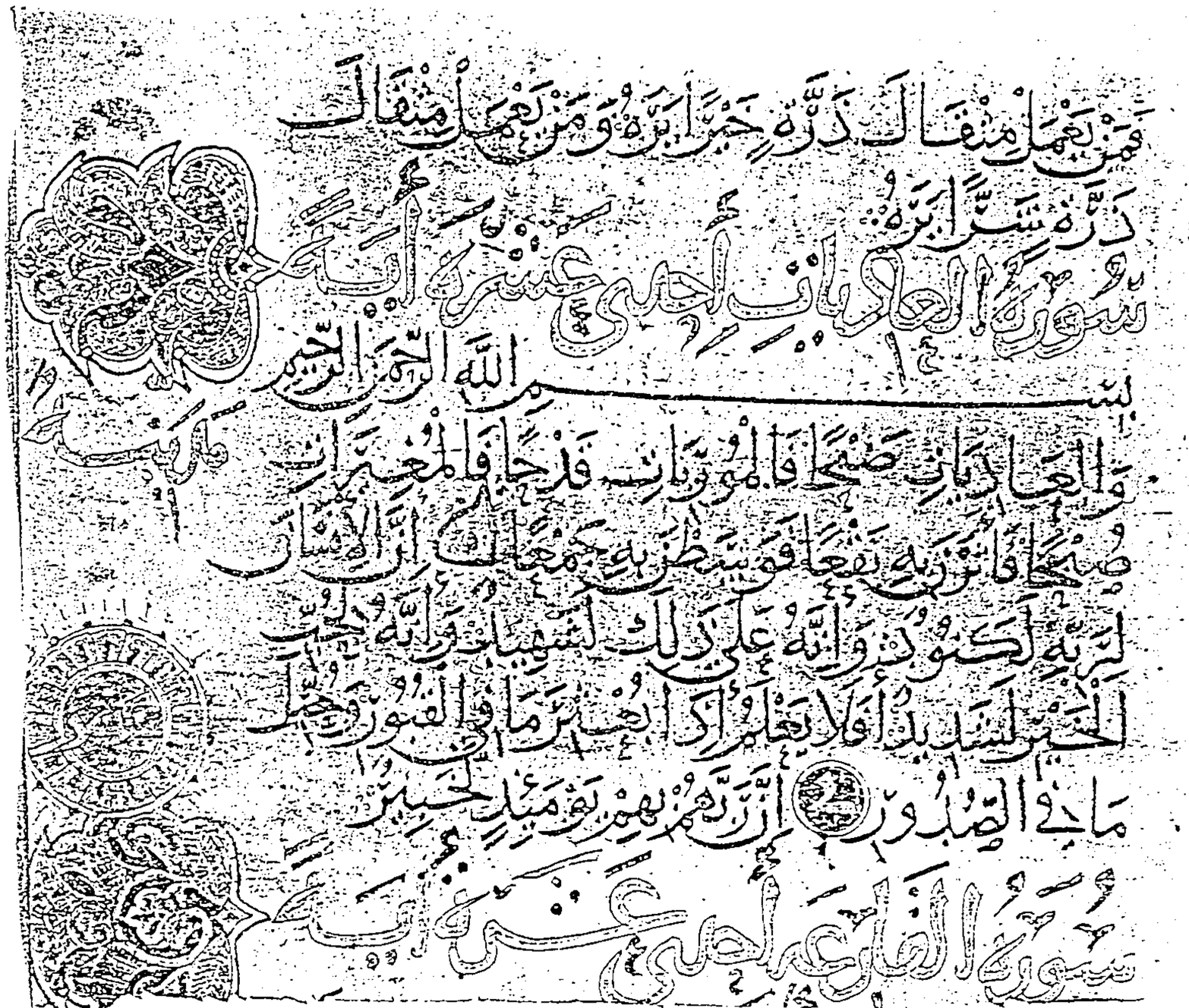

اللوحة رقم (٣)

ورقة من مصحف بخط ابن البواب محفوظة بالمكتبة المركزية في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض.

وينظر رمز التنوين فقد وضع على الحرف السابق للألف.

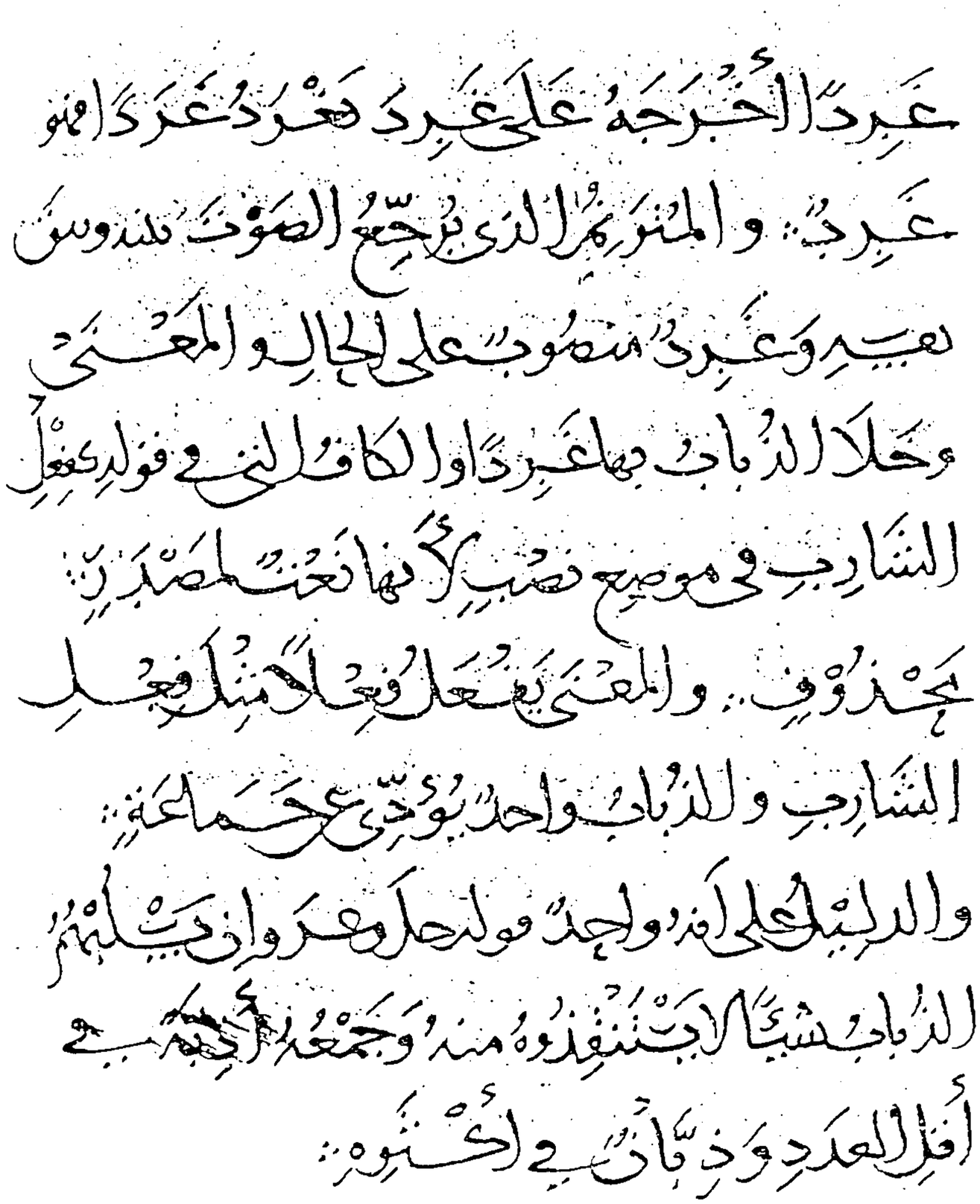

اللوحة رقم (٤)

ورقة من تفسير القصائد التسع المعلقات تأليف أبي جعفر النحاس.

مصورة عن مصورة معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في جامعة فرانكفورت.

وتظهر مواضع التنوين في حالة النصب على الحرف السابق للألف.

المصادر والمراجع

* الأبجدية الفنيقية والخط العربي، إلياس بيطار، دار المجد، دمشق، ١٩٩٧م.
* إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، مركز الملك فيصل.
* أصوات اللغة العربية، د. عبدالغفار هلال، مكتبة التوبة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
* الإقليد في شرح المفصل للجندي، تحقيق، د. محمود الدراويش، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ.
* الإملاء. حسن والي، مطبعة المنار الإسلامية، سنة ١٣٢٢هـ.
* إيضاح الوقف والابتداء لابن الانباري. تحقيق محيي الدين رمضان. مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
* البخلاء للجاحظ، دار بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
* البديع في علم العربية، لابن الأثير، د. صالح العايد، جامعة أم القرى.
* بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
* تاريخ العلماء النحويين، لأبي المحاسن التنوخي، تحقيق د. عبدالفتاح الحلو، نشر جامعة الإمام، ١٤٠٨هـ - ١٩٨١م.
* تاريخ الكتابة العربية وتطورها، محمود حاج حسين، وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠٠٤م.
* تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، المكتبة السلفية - المدينة المنورة،
* تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي.

* تهذيب الألفاظ لابن السكيت ضبط لويس شيخو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
* الخصائص لابن جني، محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
* دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، د. صلاح الدين حسنين، دار العلوم، ١٤٠٥- ١٩٨٤م.
* روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات - محمد باقر الموسوي- ط٢.
* سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
* السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق سعيد عاشور، نشر وزارة الثقافة بمصر، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
* سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
* شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
* شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبوجناح، نشر وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
* شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، د. يحيى بشير مصري، د. حسن الحفظي، ط١، ١٤١٧هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
* شرح الفريد، لعصام الدين الأسفراييني، نوري حسين، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
* شرح الكافية الشافية، لابن مالك، د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى.
* صبح الأعشى للقلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

* الطراز شرح ضبط الخراز للتنسي، تحقيق د. أحمد شرشال، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة.
* الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، نشر مكتبة الحياة، بيروت.
* الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت.
* طبقات علماء الحديث، للصالحي، تحقيق إبراهيم الزيبق، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م. مؤسسة الرسالة.
* علم الأصوات، د. حسام الدين البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
* علم اللغة بين القديم والحديث، د. عاطف مدكور، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٦م.
* غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ط١، ١٣٥٢هـ- ١٩٣٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.
* فقه اللغة وتايخ الكتابة، د. عماد حاتم، ١٩٨٢م، المنشأة العامة للنشر، ليبيا.
* كتاب الكتاب، لابن درستويه، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وزميله.
* لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
* مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب.
* المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني، عزة حسن، دار الفكر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
* مختصر التبيين لهجاء التنزيل، للإمام موسى بن نجاح، تحقيق د. أحمد شرشال، وزارة الشؤون الإسلامية.
* مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.

* المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
* المصباح المنير، للفيومي، دار الفكر.
* معجم الأدباء، لياقوت الحموي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
* معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق فريد الجندي، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م. دار الكتب العلمية، بيروت.
* معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني، ط٢، ١٩٩٣م، مكتبة لبنان، ناشرون، لبنان.
* مغني اللبيب، لابن هشام، د. مازن المبارك وزميله، دار الفكر.
* موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، روبنز، ترجمة د. أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
* نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
* نفح الطيب، للمقري، د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
* همع الهوامع، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت.